

إدانات لجريمة النظام السعودي إعدام معتقلَيْن من القطيف

أدانت "لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزيرة العربية" إقدام النظام السعودي على إعدام مواطنَيْن شابين، حسين علي آل أبو عبدالـ محمد خضر العوامي، "برتُهم انتُزِعَت تحت التعذيب واستغلال صمت المجتمع الدولي".

وقالت اللجنة، في بيان، إن "نظام آل سعود المتعطش لراقة دماء الأبرياء يستمر بازهاق أرواح المواطنين وإعدامهم تحت عناوين متعددة، ورثُهم جاهزة يستجلبها لحرف الرأي العام، وإظهار المواطنين كإرها بيبي لتبرير جرائمهم الإنسانية، وكسب تأييد المجتمع الدولي".

وطالبت اللجنة "المجتمع الدولي بالتدخل السريع وتقديم محمد بن سلمان إلى المحاكمة، ومعاقبته كل من تعاون معه في ارتكاب الجرائم".

بدوره، قال "معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان" إن "إعدام الشابَيْن بقطع رأسيهما يعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، إذ لم تكن جريمتهما سوى ممارستهما حقَّهما المشروع في التعبير عن

الرأي”.

وقالت شبكة “ثوار النمر” على “تويتر” إنّـ ”النظام السعودي أعدم معتقلٍ“ من أبناء بلدة العوامية على خلفية مشاركتهما في حراك القطيف السلمي المطلبي”.

ونشر القيادي في ”لقاء“ المعارضة في شبه الجزيرة العربية“ الدكتور فؤاد ابراهيم، عبر حسابه في ”تويتر“، صورة للشهيد العوامي، الذي ”يحمل حول عنقه الكاميرا، وهي التهمة التي بسببها أعدمه“ الدولة التي تمتلك امبراطورية إعلامية ولكنّـها كما وصفتها صحيفة (غارديان) في 1992 بأنّـها ”إمبراطورية من ورق حيث تخيفها الكاميرا“.

وارتكب النظام السعودي جريمة إعدامات جديدة بحق المعتقلـين من القطيف، محمد خضر هاشم العوامي، وحسين آل بو عبد الله.

وعلمت قناة ”نبأ“ أنّـ النظام أبلغ، قبل فترة وجيزة، والدة آل أبو عبد الله بإلغاء حكم الإعدام بحقه، لكنّـه أخلف وعده لعائلة الشهيد بتنفيذ حكم الإعدام.

وبهذه الجريمة، ارتفعت عدد المعدومين من القطيف إلى 43 منذ بداية عام 2022، وشملت الإعدامات أطفالاً وكفاءات.